التوصيات

28. اعتبارا للنتائج الرقابية التي توصل إليها المجلس الجهوي للحسابات، فإنه يوصي الجماعة بما يلي:

- ✓ اتخاذ التدابير اللازمة والإجراءات القانونية من أجل إنجاز التجهيزات والمرافق العمومية المنصوص عليها بدفتر تحملات وتصاميم التجزئات المرخصة وذلك بإشراك المصالح اللاممركزة وحثها على احترام التزاماتها؛
- ✓ إلحاق العقارات والبقع الواجب تفويتها مجانا بأملاك الجماعة والادارات المعنية، قصد إنجاز مشاريع عمومية عليها؛
- ✓ الحرص على تنفيذ التزامات المجزئين المحددة بدفاتر التحملات، والتي كانت موضوع ترخيص مقابل استثناء؛
- ✓ اتخاذ التدابير اللازمة من أجل تجاوز العقبات التي تعرقل تسلم أشغال بعض المشاريع السكنية المتعثرة، والتي تم الترخيص لإنجازها عبر أقساط مع احترام الضمانات المنصوص عليها في المواد من 38 الى 40 من القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات؛
- ✓ عدم تسليم الإذن بتقسيم العقارات المتواجدة بمناطق مشمولة بوثائق التعمير وتطبيق مقتضيات المادة 60 من القانون سالف الذكر؛
- ✓ عدم تسلم أشغال التجزئات إلا بعد التأكد من إنجاز جميع التجهيزات من طرف صاحب المشروع؛
- ✓ تعزيز مكتب الموارد المالية بالكفاءات اللازمة من أجل تمكينها من الاضطلاع الجيد بمهامها إضافة إلى الحرص على برمجة دورات تكوين مستمر ناجعة وفعالة؛
- ✓ الشروع في استخدام خدمات الشطر الثاني من منظومة (GIR)، وتضمينه المعطيات الخاصة بجميع الملزمين؛
- ✓ القيام بإحصاء شامل للأراضي الخاضعة لتصميم التهيئة مع العمل على تحيين جداول الإحصاء بشكل سنوي، وذلك بالتنسيق مع المصالح اللاممركزة، ولا سيما الوكالة الحضرية ومصالح المحافظة العقارية وأعوان السلطة المحلية؛
- ✓ الحرص على ضبط وتحيين المعطيات المتعلقة بالأراضي الحضرية غير المبنية بالتجزئات العقارية التي تم تسلم أشغال التجهيز بها، بالاعتماد على قاعدة بيانات متعلقة برخص البناء والسكن؛
- ✓ العمل على الفرض التلقائي للرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية، بالنسبة للملزمين الذين لم يقوموا بإيداع إقراراتهم بامتلاك أراضي غير مبنية أو بتفويتها؛
- ✓ الحرص على الإصدار الدوري للأوامر بالمداخيل المتعلقة بالرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية، وتوجيهها للمحاسب العمومي المختص خلال نفس السنة المعنية قصد التكفل بها تفاديا لتراكم الديون غير المحصلة وتجنبا لسقوط إجراءات تحصيلها في التقادم؛
- ✓ التأكد من حقيقة المعلومات الواردة في إقرارات الملزمين بالرسم على عمليات تجزئة الأراضي مع الحرص على مطالبة المجزئين بالتوصيف الدقيق لطبيعة الأشغال المنجزة والكميات المنفذة.